

I - مفهوم مراقبة التسيير:

تمهيد:

ظهرت مراقبة التسيير في بداية القرن العشرين و أخذت في التطور شيئاً فشيئاً لكي تساعد المؤسسة الاقتصادية في إستغلال الموارد المتاحة لديها، بأفضل الطرق الممكنة، وتسمح لها بتحسين أدائها في ظل محيط أصبحت تظراً على أبعاده الاقتصادية والصناعية وغيرها عدة تحولات تستدعي مواجهتها بفاعلية وكفاءة والتأقلم معها بسرعة من أجل ضمان البقاء و الإستمرار في النشاط وخلق الثروة.

ويمكن القول أن الميلاد الرسمي لنظام مراقبة التسيير يرجع إلى سنة 1931 على إثر تأسيس "المعهد الأمريكي للمراقبين" حيث أصبحت أعداد متزايدة من المؤسسات الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد هذا النظام في تسيير أنشطتها، وانتقل تأثيره واستعماله في نفس الفترة التاريخية، إلى أوروبا الغربية، وبعد ذلك إنتشر في باقي دول العالم.

ولقد خصصنا هذا الفصل الأول تحديداً لتوضيح مفهوم مراقبة التسيير.

1- تعريف مراقبة التسيير:

لقد قُدمت لمراقبة التسيير عدة تعاريف، من زوايا متعددة، تعتبر مكملة لبعضها البعض ومن أهم هذه التعاريف نذكر على الخصوص مايلي:

-التعريف الأول: لـ (J. DEARDEN و R.N ANTHONY)

مراقبة التسيير هي " العملية (أو المسار) التي يتأكد من خلالها المسؤولون الإداريون من أن الموارد (عوامل الإنتاج) قد تم الحصول عليها وإستغلالها بفعالية وكفاءة من أجل تحقيق أهداف المنظمة (المؤسسة)".
نلاحظ أن هذا التعريف (الذي ظهر خلال سبعينيات القرن الـ 20) يقدم مراقبة التسيير من زاوية أغراضها الرئيسية (وهي تحقيق الفعالية والكفاءة).

مع العلم أن:

الفعالية: هي القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة.

الكفاءة: هي القدرة على التحكم في التكاليف وضغطها.

التعريف الثاني: للمعهد الفرنسي للتسيير:

مراقبة التسيير هي "وظيفة مساعدة للإدارة، مكلفة بالمشاركة في تحديد الأهداف ووضعها في شكل معطيات معبر عنها بالأرقام وكذلك مراقبة إنجازها بصورة متناسقة مع سياسات المؤسسة".

أما هذا التعريف (الذي ظهر خلال تسعينات القرن الـ20) فيمتاز على الخصوص بتركيزه على الدور الإستشاري الذي تؤديه مراقبة التسيير بإعتبارها وظيفة (لا تتمتع بسلطة أمر) تساعد المسؤولين الإداريين في إتخاذ القرارات السليمة.

التعريف الثالث: لـ (C. GRENIER)

"تعمل مراقبة التسيير على تصميم وتوفير أدوات جمع المعلومات التي تسمح للمسؤولين الإداريين بالتصرف وتحقيق التناسق الإقتصادي الإجمالي بين الأهداف والوسائل والإنجازات، كما يجب أن تعتبر مراقبة التسيير بمثابة نظام للمعلومات، لا يمكن الإستغناء عنه لقيادة المؤسسة ومراقبة فعالية الأعمال (الأنشطة) وكفاءة الوسائل، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة".

تعتبر نظرة هذا التعريف (الذي ظهر في نهاية القرن 20) أكثر حداثة مقارنة بالتعاريف السابقة، حيث أنه يشير بشكل واضح إلى العلاقة الوثيقة، التي أصبحت تربط بين أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير ويرى في هذا الإطار أن الإشراف على تصميم هذه الأنظمة وتوفيرها وتشغيلها من المهام الموكلة لهذه الوظيفة (مراقبة التسيير) في المؤسسة.

ومن جهة أخرى يؤكد هذا التعريف أن الأغراض الأساسية التي وجدت من أجلها مراقبة التسيير هي:

- تحقيق أهداف المؤسسة الإقتصادية بفعالية وكفاءة.

التعريف الرابع: لـ (C. ALAZARD و S. SEPARI)

"لقد أصبحت مراقبة التسيير لا تكفي بالبحث عن التحكم الجيد في توزيع مختلف الموارد (عوامل الإنتاج) و إستغلالها بأمثل الطرق الممكنة من أجل تحقيق الأهداف (بفعالية وكفاءة)، بل تعدت ذلك لكي تبحث عن مساعدة المسؤولين الإداريين في قيادة المؤسسة وتحسين إستراتيجياتها بشكل دائم ومستمر".

-نلاحظ في هذا التعريف الأخير الذي يعتبر أكثر حداثة من كل سابقه (ظهر في بداية القرن 21: (2016):

أن مراقبة التسيير أصبحت تعتبر همزة الوصل والربط بين إستراتيجية المؤسسة من جهة وخططها العملية (ذات الطابع التنفيذي) من جهة أخرى، إذ أنها تسهر على تحقيق غايات الأولى (الإستراتيجية) على المدى المتوسط و الطويل من خلال ضمان تحقيق أهداف الثانية (الخطط العملية مثل الموازنات التقديرية) على المدى القصير